

قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٢

بربط موازنة الهيئة الزراعية المصرية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة الزراعية المصرية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمبلغ ٧٣١٠١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وسبعون مليوناً ومائة وواحد ألف جنيه) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمبلغ ٦٢٨٣٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره اثنان وستون مليوناً وثمانمائة وثلاثون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الأول - أجور بمبلغ ٣٤٧٢٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٥٩٣٥٨٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٣٠٨٩٠٠٠ جنيه فائض يؤول للحكومة .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمبلغ ١٠٣٧١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره عشرة ملايين ومائتان وواحد وسبعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث - استخدامات استثمارية بمبلغ ٩٦٥٥٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع - تحويلات رأسمالية بمبلغ ٦١٦٠٠٠ جنيه .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمبلغ ٦٢٨٣٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره اثنان وستون مليوناً وثمانمائة وثلاثون ألف جنيه) بالباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمبلغ ١٠٢٧١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره عشرة ملايين ومائتان وواحد وسبعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

- (أ) حملة الباب الثالث إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٧٨٢٠٠٠ جنيه .
- (ب) حملة الباب الرابع - قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٩٤٨٩٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي لتمويل الاستثمارات .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشير العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث (الاستخدامات الاستثمارية) إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخصص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكسوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة السادسة)

يفسر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٢
يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذي الحجة سنة ١٤١٢ هـ
(الموافق ٤ يونيو سنة ١٩٩٢ م) .

موازنة الهيئة الزرعية المصرية
للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢

رابط	مشرع	الإيرادات	رابط	مشرع	الاستخدامات
١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢	الإيرادات	١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢	الاستخدامات
جيبه	جيبه	(١) الإيرادات الجارية : باب ٢- الإيرادات الجارية والتحويلات إطارية جملة الإيرادات الجارية	جيبه	جيبه	(١) الاستخدامات الجارية : باب ١ - الأجور باب ٢- النفقات الجارية والتحويلات الجارية منه مبلغ ٣٠٨٩٠٠٠ جنيهه فأنقض الحكومية
٣٣٤٤٣٠٠٠	٦٢٨٨٣٠٠٠٠		٣٠٣٤٩٠٠٠٠	٥٩٣٥٨٠٠٠٠	جملة الاستخدامات الجارية
٣٣٤٤٣٠٠٠	٦٢٨٨٣٠٠٠٠	ب) الإيرادات الرأسمالية : باب ٣- الإيرادات الرأسمالية المتنوعة باب ٤- القروض والتسهيلات الائتمانية كلها قروض من بنك الاستثمار القومي جملة الإيرادات الرأسمالية إجمالي الإيرادات	٣٣٤٤٣٠٠٠	٦٢٨٨٣٠٠٠٠	ب) الاستخدامات الجارية : باب ٣ - الاستخدامات الاستثمارية باب ٤ - التحويلات الرأسمالية جملة الاستخدامات الرأسمالية إجمالي الاستخدامات
١٩٠٦٠٠٠	٧٨٢٠٠٠		١٦٧٣٠٠٠	٩٦٥٥٠٠٠	
١٤٨٤٠٠٠	٩٤٨٩٠٠٠		١٧١٧٠٠٠	٦١٦٠٠٠	
٣٣٣٩٠٠٠٠	١٠٢٧١٠٠٠		٣٣٣٩٠٠٠٠	١٠٢٧١٠٠٠	
٣٦٨٣٣٠٠٠	٧٣١٠١٠٠٠		٣٦٨٣٣٠٠٠	٧٣١٠١٠٠٠	